حولية الكوفة

دورية سنوية محكمة، تعنى بالدراسات والبحوث التراثية والمعاصرة المتخصصة بشؤون مدينة الكوفة ومسجدها المعظم
تصدر عن أمانة مسجد الكوفة والمزارات الملحقة به . العدد الثاني . شهر رمضان ١٤٣٣هـ / آب . ٢٠١٢م

٢

مرقد الشهيد مسلم بن عقيل عليه السلام سنة ١٩٣٥م

ديوان الوقف الشيعي
أمانة مسجد الكوفة
والمزارات الملحقة به

المشرف العام
السيد موسى تقي الخلخالي

رئيس التحرير
د. كامل سلمان الجبوري

تفسير جامع البيان
من أقدم مصادر النحو الكوفي

الأستاذ الدكتور أحمد خطاب العمر

كلية الآداب - جامعة الموصل

قد يسأل سائل: أين آراء المتقدمين من رجالات المذهب الكوفي، وأين كتاب الفيصل للرؤاسي؟ وأين كتاب معاني القرآن للكسائي؟ وأين كتب الفراء: الواو والبهاء أو البهي؟ وأين كتابه معاني القرآن برواية سلمة بن عاصم (المتوفى بعد ٢٧٠هـ)، وهو راوي كل كتبه؟ وأين كتب النحو الكوفي الأخرى؟

تبقى كل هذه الأسئلة بلا جواب، فيعود السائل بخيبة أمل، ترى: أين ذهب كل هذا التراث؟ وأين الكتب التي نقلت عن هذه الكتب؟ وكيف يدرس مذهب نحوي وقف والمذهب البصري على حدّ سواء؟ أين ندرس أسسه؟ ومصطلحاته؟ وتعليلات أئمته؟ وكيف كانت توجه أصول النحو فيه؟

المذهب الكوفي مذهب قائم لا يمكن الشك فيه هذه ملامحه واضحة جلية، تتداول الكتب مسائله وحجج علمائه ومصطلحاتهم وشواهدهم، لكن كتب الأصول لم يعد يراها المتدبر، فهو يدرس من خلال كتب تأتي بعد الكتب الأصول، ويدرس من خلال الكتب البصرية، فمن حق الباحث المدقق أن يقف متسائلاً في كل قضية يطلب توثيقها من ألسنة الذين قالوا بها، ومن كتبهم التي خلفوها ليكون حكمه صادقاً يطمئن إليه دارسوه، فمن هنا كان علينا ان نفتش عن تلك الكتب، وندقق في صحة ماروته ونقلته عن أولئك الأعلام. لكن يجهدنا البحث، فكتب الأصول مفقودة كما قلنا، وكتب الخلاف النحوي التي نصت على تسمية البصريين والكوفيين قد ضاعت أيضاً، فلابن كيسان (ت ٣٢٠هـ) كتابان: «المسائل على مذهب النحويين» و«ما اختلف فيه البصريون والكوفيون» وللأخفش سعيد (ت ٢١١هـ) كتابان: «المسائل الكبيرة» و«المسائل الصغيرة» ولثعلب (ت ٢٩١هـ) كتابان: «كتاب اختلاف النحاة» و«كتاب المسائل» وللنحاس (ت ٣٣٨هـ) كتاب «المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين». فالشك إذا يدخل إلى كل معلم من معالم النحو الكوفي، على هذا سنضطر إلى الرجوع إلى كتب البصريين، الكتب التي اتخذت الرد على الكوفيين منهجاً، ونناقش ما فيها من مسائل قالت فيها: أنها مسائل كوفية، لنتبين الحكم الأفضل فيها، لكن نقف في ذلك أمام حقيقتين:

أولاهما: أنه لا يجوز أن يوصل إلى حكم سليم على رأي نقل عن غير معينة وعن غير من قاله.

وأخراهما: كيف يمكن أن يعنى بنتيجة حكم بها على رأي منسوب إلى مفكر، ويناقش من آخر يعتقد بغير ما يعتقد به الأول، نقله هو عن كتبه؟

إذن ما المصادر التي سنعتمد عليها؟ لا نجد مهما بحثنا إلا كتباً معدودة محدودة سنعرض لكتابين منها:

«الإنصاف في مسائل الخلاف» لأبي البركات الانباري، و«معاني القرآن للفراء».

١- كتاب الإنصاف لأبي البركات الانباري (ت ٥٧٧هـ) هذا أقدم كتاب وصل إلينا في الخلاف النحوي، وقد درسه باحثان ودققا فيه هما: الدكتور محمد خير الحلواني، في كتابه «الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الأنصاف» والدكتور محيى الدين توفيق في كتابه وابن الانباري في كتاب (الإنصاف)، وهما مطبوعان»[١].

لكن ماذا توصل إليه الباحثان الكريمان في دراسة هذا الكتاب، لقد تقاربت نتائجهما، ويكفي أن ننقل نتائج البحث في كتابيهما، أما الدكتور الحلواني فقد قال: «بينت أنه كان يولد الحجج على المذهبين كليهما، وأنه كان يعتمد مذاهب بصرية ويجعلها أدلة كوفية، وأنه كان يجهل آراء الكوفيين في المسائل التي يعرضها، وأنه كثيراً ما يجمع بين الأخذ من المصادر والتوليد على المذهب»، وأبدى رأيه في المسائل التي حواها كتابه فقال: «فثمة مسائل نسبها إلى الكوفيين وهم لا يخالفون فيها نحاة البصرة كمسألة «نعم وبئس» و«التعجب من السواد

(١) الخلاف النحوي ص ٤٣٤.

والبياض» و«الفصل بين المتضايفين» و«العطف على الضمير المجرور» وغيرها، وعن مسائل أخرى لا تصلح أن تكون خلافية لكثرة الخلاف فيها بين أصحاب المذهب الواحد» ثم قال: «ووقفت عند مسائل خلافية يشك فيها لأن شيوخ الكوفيين متفقون بها مع نُحاة البصرة، فلا يدري من منهم قال بها»[1].

وأما الدكتور محي الدين توفيق فقد قال: «وقد ذهب أبو البركات مذهب البصريين في أغلب مسائل الكتاب ولم يؤيد الكوفيين إلاّ في سبع مسائل...».

وعرض الدكتور محي الدين الكتب التي يمكن أن تعدّ من مصادر هذا المذهب وهي كتب أربعة: معاني القرآن للفراء، ومجالس ثعلب وشرح القصائد السبع الطوال والأضداد لأبي بكر الانباري. فقال فيها: «وقد وجدنا في هذه الكتب الأربعة رأي الكوفيين. أو رأي بعضهم في ست وستين مسألة من مسائل الأنصاف، وقد تبين من دراستها أن أبا البركات لم يحالفه الصواب في إيراد كثير من آراء الكوفيين، وكثيراً ما نسب إليهم آراء لم يقولوا بها البتة، وآراء لا تعدو أن تكون لبعضهم بحيث لا يمكن أن تعدّ مذهباً كوفياً، وآراء مسخت وشوهت[2]، ثم خلص إلى القول في هذه المسائل بما يأتي:

١- ثبت من البحث في هذه الكتب أن الآراء المنسوبة إلى الكوفيين في ثمان وعشرين مسألة من هذه المسائل قد نقلت عنهم نقلاً صحيحاً.

٢- وهناك ثلاث وعشرون مسألة من هذه المسائل التسع والستين لا يمكن أن تعدّ الآراء التي نسبت فيها إلى الكوفيين مذهباً كوفياً، لأنها لم يقل بها الكوفيون جميعاً، ولا حتى جماعة منهم، بحيث يمكن القول بأنها مذهب كوفي بل ثبتت نسبتها إلى أحد الكوفيين... وأغلب هذه المسائل هي من قول الفراء، وعددها ست عشرة مسألة، ومن هذه الآراء ما ورد للكسائي أو لابن السكيت أو لثعلب أو لأبي بكر الانباري.

٣- وسبع من هذه المسائل لم تنقل فيها آراء الكوفيين نقلاً صحيحاً بل أصابها بعض التحريف والتشويه.

٤- ونسبت إليهم خطأ الآراء في أحدى عشرة مسألة[3].

فإذا مازدنا الى ذلك أنّ من تلك المسائل ما كان موضوعها الصرف، ومنها موضوعها اللغة، وضح للقارئ أن دراسة هذا المذهب في هذا الكتاب، لا تعطي التصور الواضح فيه، ولا يصح الاعتماد عليه في إجلاء ما غمض من مسائله أو في استنباط كثير من أحكامه وقواعده.

٢- كتاب معاني القرآن للفراء (ت ٢٠٧هـ).

الأنصاف إذن لا يمدنا بالأسباب التي تجعلنا نطمئن الى دراسة هذا المذهب فيه، فلنرجع إلى كتاب غيره، يكون ألصق به وأبين لكثير من غامضه، وهنا يأتي كتاب «معاني القرآن» للفراء، ومؤلفه على رأس المذهب الكوفي، وهو الذي حدد كثيراً من معالمه. وكتابه هذا حوى كثيراً من مصطلحاتهم وأحكامهم ورأيهم في الحدود النحوية وتعليلاتهم، وحوى أيضاً كثيراً من آراء الكسائي شيخه.

فالكتاب يشكل معلماً واضحاً في هذه الدراسات، لكن النسخة المطبوعة التي يعتمد عليها في كل الدراسات عن هذا المذهب هي نسخة برواية محمد بن الجهم السمري، كما جاء فيها، وقد أملاها على الفراء نفسه فقد جاء في مقدمتها «أملاه علينا أبو زكريا الفراء يرحمه الله من حفظه، من غير نسخة في مجالسه أول النهار من أيام الثلاثاوات والجمع في شهر رمضان وما بعده من سنة اثنتين وفي شهور سنة ثلاث وشهور من سنة أربع ومئتين»[4].

وإذا ما عرفنا أن محمد بن الجهم هذا ولد سنة ثمان وثمانين ومئة تبين عمره حين املائها، وإذا ما عرفنا أيضاً أن هناك نسخة أخرى برواية سلمة بن عاصم (ت بعد ٢٧٠هـ) راوي كل كتب الفراء. وقد قال الزبيدي فيها: «كتاب سلمة في معاني القرآن للفراء أجود الكتب لأن سلمة كان عالماً، وكان لا يحضر مجلس الفراء يوم الإملاء، وكان يأخذ المجالس ممن يحضر ويتدبرها فيجد فيها السهو فيناظر عليها الفراء فيرجع عنه وكان أحمد بن يحيى سمعه من سلمة بن عاصم عن الفراء[5].

تبين للباحث أن النسخة التي بين ايدينا ينقصها ما يتمها وسنقدم ذاك في دراستنا هذه إذ حصل للكتاب اضطراب وتشويه في تحقيقه ونشره» نلخصه بما يأتي:

١- ورد فيه عدد من الآيات في غير تسلسله من الصور، بلغ ذلك أربعاً وأربعين آية، ففي سورة البقرة مثلاً، جاءت الآية (٧٢) بعد الآية (٤٢)، والآية (٧٦) بعد الآية (٨٠)، والآية (٨١) بعد الآية (٨٥)، والآية (٨٨) بعد الآية (٨٩) والآية (١٠٦) بعد الآية (١٠٢) وفي الأعراف جاءت الآية (٦٦) بعد الآية (٦٣) والآية (٦٨) بعد الآية (٧٣)، والآية (١٣٧) بعد الآية (١٦٠).

وأشار محقق الجزء الأول إلى عدد منها، ولم ينبه محققا الجزء الثاني والثالث إلى ذلك.

٢- وردت آيات أخرى أختصر القول في شرحها بكلمات يسيرة.

(١) ابن الأنباري في كتاب الأنصاف ص ٣٠٧.
(٢) ابن الأنباري في كتاب الأنصاف ٣٠٧.
(٣) المصدر نفسه ص ٣٠٨.
(٤) معاني القرآن ٣/١.
(٥) نزهة الألباء: ١٣٧، غاية النهاية: ١/ ٣١١.

٣- سقط من الكتاب ما يقرب من ألفين وخمسمئة آية، وكان يبلغ هذا السقط في عدد من المواضع ما يقرب من عشرين آية متسلسلة، فمجموع ما سقط من سورة البقرة مثلاً بلغ ستين ومئة آية، ومن سورة آل عمران بلغ ستاً وتسعين آية، ومن سورة الشعراء بلغ اثنتين وسبعين ومئة آية.

٤- جَمعتُ نصوصاً للفراء من كتب أخرى، وهي كثيرة من تفسير الطبري وتفسير الطوسي وإيضاح الوقف والإبتداء، والقطع والإستئناف، فلما عدت أتوثق منها في معاني القرآن، وجدت عدداً من ذلك بنصه فيه، ولم استطع أن أجد العدد الآخر، فلعله مما سقط من الكتاب.

٥- ثم إنه ورد في النسخة هذه عدد من الآيات والشرح لغيرها. ولم يشر المحققون إلى ذلك.

٦- ويأتي التحقيق فيزيده اضطراباً، لأنه لم يأت دقيقاً، فلكل جزء محقق. فجاءت مناهج التحقيق والتوثيق مختلفة، وخلت الأجزاء الثلاثة من فهارس تفصيلية، لهذا انعدم الإتساق في كل جزء عنه في الجزء الآخر. ثم إن مما زاد هذه النسخة اضطراباً ما نجده من اختلاف في أسماء رواتها، ففي المقدمة أشارة إلى راوي النسخة وهو أبو المنصور نصر مولى أحمد بن رسته. قال: حدثنا أبو الفضل يعقوب بن يوسف بن معقل النيسابوري سنة إحدى وسبعين ومئتين، قال: سمعت أبا عبد الله محمد بن الجهم بن هارون الشمرى سنة ثمان وستين ومئتين عن الفراء، لكن لا نجد هذه السلسلة في أجزاء الكتاب، فكثيراً ما تسقط هذه الأسماء، فتضطرب الرواية. وسبب ذلك - كما أعتقد- أن اختيار النسخ لم يكن موفقاً، ولا الإستفادة منها في المقابلة، فقد ذكر في مقدمة الجزء الأول أن النسخ هي:

أ- نسخة مصورة عن نسخة بغداد لي.

ب- نسخة مصورة عن نسخة نور عثمانية.

ج- نسخة أخرى مصورة عن نسخة في نور عثمانية.

د- نسخة الشنتيطي منسوخة عن نسخة ج. رمز لها بالحرف (ش) ولكن تكثر اضطرابات المحققين في الإستفادة من تلك النسخ، فنسخة (ب) تختفي من الجزء الأول، ويعتمد المحقق في الجزء الثاني على نسخة (أ) أكثر، ويثبت الخلافات من (ب و ج) ويعتمد في الجزء الثالث على النسخة (ش) كثيراً ولا يذكر المحقق النسخة (ج) التي هي أصل النسخة (ش).

هذه حقيقة كتاب معاني القرآن المعتمد في هذه الدراسات فلو عثر على نسخة «سلمة بن عاصم» لغيرت كثيراً من المفاهيم النحوية السائدة في النحو الكوفي. ونزيد سبباً آخر في ضعف مثل هذه الدراسات وهو أن الإعتماد على مصدر واحد إذ لا يمكن أن يعطي هذا تصوراً سليماً في أية دراسة، لأن ذلك مرهون برأي فرد واحد، نعم إن كتاب «معاني القرآن» يعد من اهم المصادر في النحو الكوفي، وهو أقدمها وأشملها مما وصل إلينا حتى الآن، ويظل هو المعين الثر فيه، ومهما قيل عنه فلن يؤثر في أنه الرافد الوحيد الذي يغنينا، ولن يؤثر فيه قول من قال فيه: «وكان الفراء يعتمد في كتابه المعاني على الكلبي، والكلبي متبرك الرواية[1]. لكن من أجل أن نقوي سندنا لهذا الكتاب، ونكمل ما نقص منه علينا أن نفكر بكتاب آخر، ونتيجة لدراساتنا وجدنا أن تفسير الطبري يمكن أن يسد هذا النقص، ويمدنا بما لم نستطع أن نكتشفه من أسس الدراسات الكوفية في كتب أخرى.

جامع البيان في تأويل آي القرآن للطبري (ت٣١٠)

من دراستنا لكتاب «القطع والإئتناف» لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) ومقابلته بكتاب إعراب القرآن له، وجدناه ينقل عن محمد بن جرير الطبري في كتابيه هذين، فقد نقل في إعراب القرآن ما يقرب من عشرين موضعاً، وفي القطع والإئتناف ما يقرب من ستين موضعاً، ولما عدت أوثق تلك النصوص في كتاب الطبري، صار أمامي من الأحكام النحوية والآراء والقواعد والمسائل الخلافية ما يساوي كتاباً كبيراً فيه، عدت فجمعت المسائل الخلافية وحدها في كتاب، فكان مجموعها تسعاً وخمسين ومئة مسالة، بأربعمئة وخمسين صفحة، وعدت أدرس الطبري نحوياً كوفياً متعصباً لإنتسابه إلى هذا المذهب وذلك بترجيحاته أولاً، وما قال عنه ياقوت نقلاً عن ثعلب، قال: «قال ثعلب قرأ عليّ أبو جعفر الطبري شعر الشعراء قبل أن يكثر الناس عندي بمدة طويلة»[2].

نعم الطبري من السابقين الذين اخذوا عن ثعلب، لكن تبقى شهادة ثعلب دليلاً على كوفية الطبري بما قال: «أن أبا بكر ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) إلتقى بابي العباس ثعلب، فقال: قال لي أبو العباس يوماً: من بقي عندكم في الجانب الشرقي ببغداد من النحويين؟ فقلت: ما بقي أحد، مات الشيوخ، فقال: حتى خلا جانبكم؟ قلت: نعم، إلا أن يكون الطبري الفقيه منهم، فقال: ابن جرير؟ قلت: نعم، قال: ذاك من حذاق الكوفيين، قال أبو بكر: وهذا من أبي العباس كثير، لأنه كان شديد النفس، شرس الأخلاق، وكان قليل الشهادة لأحد بالحذق في عمله»[3].

إذن لقد وقعت على كتاب وثيق الصلة بالمذهب الكوفي، وعلى سيرة عالم صادق، يمكن أن يُطمأن إلى أفكاره وتأويلاته وما نقله من مسائل في المذهبين، فهو مفسر وقارئ وفقيه ذو

(١) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٣/ ٤٣١.

(٢) معجم الأدباء ١٨/ ٦٠.

(٣) المعجم الأدباء والموقع.

ورع ودين، وتحققنا من أمانته فيما كان ينقله فوجدنا ذلك النقل صحيحاً سليماً، يزاد على ذلك أنه يتعلق باسمى كتاب، هو القرآن الكريم. فادلتنا على عظم هذا الكتاب ووثاقته، تاتي من عرضنا له في هذه الصفحات الآتية:

قدم الكتاب في بابه:

لم تتضح معالم المذهب الكوفي في النحو إلا على ما خلّفه من تعليلات ومناقشات وترجيحات، وما خرج إليه من أحكام، وساق من شواهد، وذكر من مصطلحات. وما خلّفه ثعلب من قضايا يسيرة في كتابه المجالس، وفيما ظلّ من كتبه، لكن هذا لم يكن كافياً لإقامة دراسة مستقصاة عن هذا المذهب، إلا إذا استطعنا أن نكشف ما ضاع من كتبهم، أو الكتب الأخرى التي نقلت عنها أيضاً.

فالفراء وثعلب هما اللذان ثبتا هذا المذهب وأقاماه، لكن قد نجد إشارات هنا وهناك في ترجمات علماء خدموا هذا المذهب كالطبري وأبي بكر الانباري، تشارك في الكشف عن سبل ونصوص تمدنا في إغناء هذه الدراسات، فالطبري المتوفى سنة (٣١٠هـ) هو من أقدم أولئك، فقد نص في تفسيره هذا على اسم البصريين والكوفيين، في مسائل الخلاف الكثيرة التي أتى بها فيه، قال ياقوت: «قال أبو بكر بن كامل: أملى علينا في كتاب التفسير مئة وخمسين آية، ثم خرج بعد ذلك إلى آخر القرآن سنة سبعين ومئتين، واشتهر الكتاب وارتفع ذكره. وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد يحييان، ولأهل الأعراب والمعاني معقلان، وكان أيضاً في الوقت غيرهما مثل أبي جعفر الرستمي، وأبي الحسن بن كيسان والمفضل ابن سامة والجعد وأبي إسحاق الزجاج وغيرهم من النحويين من فرسان هذا اللسان، وحمل الكتاب مشرقاً ومغرباً، وقراه كل من كان في وقته من النحاة، وكل قد فضله وقدمه»[1]. فانتهاؤه من تاليف الكتاب إذن كان في سنة ٢٧٠هـ وهو تاريخ متقدم في تاريخ التاليف، وقديم في دراسة النحو الكوفي، قياساً بوفاة المبرد (٢٨٥هـ) ووفاة ثعلب (٢٩١هـ)، إلا أنه يزيد في القدم إذا استطعنا أن نتصور تاريخ ابتدائه في التاليف، فالكتاب في ثلاثين جزءاً، قد تزيد صفحاته الكبيرة في كثير من أجزائه على خمسمئة صفحة، وأنه حافل بكثير من آراء المفسرين قبله ورواياتهم، وآراء المحدثين واللغويين والنحاة، وما أتى به من كثرة الإستشهادات من شعر وغيره، فكتابه كبير جداً، يحتاج إلى زمن طويل لينتهي من تاليفه، ووضعه هذا الموضع من الضبط والسعة، وإذا ما علمنا أن إملاءه حسب استغراق أكثر من ثماني سنوات كما قال ياقوت: «وحدث فيما أسنده إلى أبي بكر بن بالويه قال: قال لي أبو بكر محمد بن إسحاق، يعني: ابن خزيمة، بلغني أنّك كتبت التفسير عن محمد بن جرير قلت: نعم، قال: في أي سنة، قلت: من سنة ثلاث وثمانين إلى سنة تسعين قال: فاستعاره مني أبو بكر، ورده بعد سنين، ثم قال: نظرت فيه من أوله إلى آخره، وما أعلم على أديم الأرض أعلم من ابن جرير»[2].

تبينت لنا ضخامة هذا الكتاب وسعته وتصورنا طول المدة التي يحتاج إليها في تاليفه، وبالتالي تعطيه مكانة كبيرة في أنه من الكتب القديمة جداً، في القواعد النحوية عامة وقواعد المذهب الكوفي خاصة، ثم مما يعزز قدمه التاريخي هذا ما كان ينقله عن البصريين والكوفيين المتقدمين، فقد كان ينص بقوله: «قال بعض البصريين» و«قال بعض الكوفيين» وتبين لي بعد توثيق المسائل الخلافية التي نقلها أنه كان ينقل نصاً، عن الأخفش سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ) في كتابه «معاني القرآن» وعن أبي عبيدة (ت ٢١٠هـ) أحياناً في كتابه «مجاز القرآن»، وعن الفراء (ت ٢٠٧هـ) في كتابه «معاني القرآن»، فهؤلاء متقدمون في مذاهبهم النحوية، وإن كان يقول لي نقله عن الكوفيين: «وقال آخر منهم» إلا أنني لم أستطع أن أصل إلى أسم هذا الذي ينقل عنه، وهؤلاء هم الذين أرسوا أسس المذهبين وإذا ما عرفنا أن كتبهم ألّفت قبل وفاتهم بكثير، ظهرت لنا قيمتها تاريخياً، وقيمة النصوص والإحكام التي جاء الطبري بها، وسنأتي هنا بنماذج مما نقله عنهم، ونضع بعدها النصوص التي وردت في تلك الكتب لنوثق ما ذهبنا إليه.

١- الطبري والأخفش (٢١٥هـ)

الأخفش هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي أخذ عن سيبويه كتابه وأقراء فيما بعد[3]، فهو من الأوائل في علم النحو وعدّه من ترجم له من البصريين، لهذا تاتي قيمة النصوص التي نقلها عنه الطبري في قوله: قال بعض البصريين، وهي كثيرة، نذكر هنا نماذج مما نقله عنه:

١- قال في ﴿**يا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا شَهادَةُ بَيْنِكُمْ إِذا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حينَ الْوَصِيَّةِ اثْنانِ ذَوا عَدْلٍ**﴾ (المائدة/ ١٠٦):

قال بعض نحويي البصرة معنى قوله: «شهادة بينكم»: شهادة ذوي عدل، ثم ألغيت «الشهادة» وأقيم «الإثنان» مقامهما فارتفعا بما كانت «الشهادة» به مرتفعة لو جعلت في الكلام قال: وذلك في حذف ما حذف منه، وإقامة ما أقيم مقام المحذوف نظير قوله: ﴿**وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ**﴾ (يوسف/ ٨٢) وإنما يريد: واسال

(١) معجم الأدباء ١٨/ ٦٢.

(٢) معجم الأدباء ١٨/ ٤٢.

(٣) تنظر ترجمته في مراتب النحويين ص ١١١، أخبار السيرافي ص٥٠ طبقات الزبيدي ص٧٢- ٧٤، نزهة الألباء: ١٠٧- ١٠٩، البلغة في تاريخ أئمة اللغة ص٨٦.

أهل القرية، وانتصب «القرية» بانتصاب الأهل، وقامت مقامه، ثم عطف قوله: «أو آخران» على «الأثنين»[1].

وهذا نص قول «الأخفش فيها: «أي شهادة بينكم شهادة اثنين، فلما ألفى «الشهادة» قام «الإثنان» مقامهما، وارتفعا بارتفاعهما.» كما قال: «وأسأل القرية» يريد: أهل القرية، وانتصب «القرية» بانتصاب «الأهل»، وقامت مقامه، ثم عطف قوله: «أو آخران» على الأثنين»[2].

ب- وقال في ﴿مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَباً﴾ (آل عمران/ ٩١).

وأما نحويو البصرة فانهم زعموا: أنه نصب «الذهب» لإشتغال «الملء» بـ «الأرض» ومجيء الذهب بعدها فصار نصبها نظير نصب الحال، وذلك أن الحال يجيء بعد فعل قد شغل بفاعله، قالوا: ونظير قوله: «ملء الأرض ذهباً» في نصب «الذهب» في الكلام: لي مثلك رجلاً، بمعنى لي مثلك من الرجال وزعموا أن نصب «الرجل» لإشتغال. الإضافة بالاسم، فنصب كما ينصب المفعول به لإشتغال الفعل بالفاعل[3].

وقال الأخفش: وانتصب «ذهباً» كما نقول: لي مثلك رجلاً، أي لي مثلك من الرجال، وذلك لأنك شغلت الإضافة بالاسم الذي دون الذهب، وهو الأرض، ثم جاء بالذهب وهو غيرهما، فانتصب كما ينتصب المفعول إذا جاء بعد الفاعل وهكذا تفسير الحال، لأنك إذا قلت جاء عبد الله راكباً فقد شغلت الفعل بـ عبد الله، وليس «راكب» من صفته،... ثم قال: فلما جاء بعدهما وهو غيرهما انتصب انتصاب المفعول به بعد الفاعل[4].

ج- وقال في ﴿يَمُدُّهُمْ﴾ (البقرة/ ١٥).

كان بعض نحويي البصرة يتناول ذلك: أنه بمعنى: يمد لهم، ويزعم أن ذلك نظير قول العرب: الغلام يلعب الكعاب، يراد به يلعب بالكعاب، قال: وذلك قال: وذلك أنهم قد يقولون: قد مددت له، وأمددت له، في غير هذا المعنى وقول الله: ﴿وَأَمْدَدْنَاهُمْ﴾ (الطور/ ٢٢) وهذا من أمددناهم، قال: وحكى يونس أنه كان يقول: ما كان من الشر فهو مددت، وما كان من الخير فهو أمددت، ثم قال: وهو كما فسرت لك، إذا أردت أنك تركته، فهو مددت له، وإذا أردت: أنك أعطيته لقلت: أمددت[5].

وقال الأخفش: «هو في معنى: ويمد لهم، كما قالت العرب: الغلام يلعب الكعاب، تريد: يلعب بالكعاب، وذلك أنهم يقولون: قد مددت له وأمددته في غير هذا المعنى، وهو قوله جل ثناؤه: ﴿وَأَمْدَدْنَاهُمْ بِفَاكِهَةٍ﴾ (الطور/ ٢٢) وقال: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً﴾ (الكهف/ ١٠٩) وقال بعضهم: ومداداً ومداً من: أمددناهم، وتقول: مد النهر فهو ماد، وأمد الجرح فهو ممد، وقال يونس: ما كان من الشر فهو مددت، وما كان من الخير فهو أمددت كما تقول: فسرت لك: إذا أردت أنك تركته قلت: مددت، وإذا أردت: أنك أعطيته قلت: أمددته»[6].

٢- الطبري وأبو عبيدة (ت ٢١٠هـ)

هو معمر المثنى ولد سنة ١١٠ واختلف في وفاته فقيل سنة ثمان أو تسع أو عشر، وهو بصري أيضاً. وقد نقل عنه الطبري في مواضع قليلة نذكر منها:

أ- قال في ﴿وَلاَ الضَّالِّينَ﴾ (الفاتحة/ ٧).

قال- «كان بعض نحويي أهل البصرة يزعم أن «لا» مع الضالين أدخلت تتميماً للكلام، والمعنى إلغاؤها، ويستشهد على قبله ببيت العجاج-: في بئر لا حور سرى وما شعر[7].

ونص أبي عبيدة فيها: مجازها غير المغضوب عليهم والضّالين، و«لا» من حروف الزوائد لتتميم الكلام، والمعنى: إلغاؤها، وقال العجاج: في بئر لا حور سرى وما شعر[8].

ب- وقال في: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ﴾ (البقرة/ ٣٠)

قال-: «زعم بعض المنسوبين إلى العلم بلغات العرب من أهل البصرة، أن تاويل قوله: «وإذ قال ربك»: وقال ربك، وأن «إذ» من الحروف الزوائد، وأن معناها الحذف، واعتل لقوله الذي وصفنا عنه، في ذلك ببيت الأسود بن يعفر:

فإذا وذلك لا مهل لذكره
والدهر يعقوب صالحاً بفساد»

ثم قال -ومعناها-: وذلك لا مهل لذكره، وببيت عبد مناف بن ربع الهذلي:

حتى إذا أسلكوهم في قتائدة
شلا كما تطرد الجمالة الشردا

وقال: معناه حتى أسلكوهم»[9].

وقال أبو عبيدة بذلك بها وبغيرها من الآيات: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلاَئِكَةِ اسْجُدُوا﴾ (البقرة/٣٤) و﴿إِذْ قَالَ اللهُ يَا عِيسَى﴾ (آل عمران/ ٥٥) و﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ﴾ (ابراهيم/ ٧) إذ: من حروف الزوائد، وأتي بالأبيات التي استشهد بها الطبري نفسها[10]، وهذا ما نقله أبو إسحاق الزجاج عن أبي عبيدة إذ قال: «وهذا

(١) تفسير الطبري ٧/ ١٠٢، ١٠٣.

(٢) معاني القرآن ١/ ٢٦٦.

(٣) تفسير الطبري ٣/ ٣٤٦.

(٤) معاني القرآن ١/ ٢٠٩ والزجاج في معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٥١ على التمييز.

(٥) تفسير الطبري ١/ ١٣٥.

(٦) معاني القرآن ١/ ٤٧.

(٧) تفسير الطبري ١/ ٨١، ٨٢.

(٨) مجاز القرآن ١/ ٢٥، ٢٦ لكن سيبويه أيضاً قال بإلغائها في ٢/ ٣٠٥، ٣/ ٧٧، ٤/ ٢٢٢ وكذلك المبرد في المقتضب ١/ ٤٧.

(٩) تفسير الطبري ١/ ١٩٥، ١٩٦.

(١٠) مجاز القرآن وإعرابه ١/ ٧٤.

الكلام من أبي عبيدة ليس صحيحاً، لأن القرآن لا ينبغي أن يتكلم فيه إلا بغاية تجري أي الحق و«إذ» معناها الوقت، وهي أسم فكيف تكون لغواً، ومعناها الوقت[1].»

٣- الطبري والفراء (٢٠٧هـ)

وهو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء أخذ عن الكسائي وهو أعلمهم بالنحو[2]. ويكفي أن يقول ثعلب عن كتابه: «وهو كتاب لم يعمل قبله ولا بعده مثله، ولم يتهيا لأحد من الناس جميعاً أن يزيد عليه شيئاً»، ثم قال: «وكتابه في القرآن نحو من ألف ورقة»[3]، لهذا أعتمد عليه الطبري عندما كان يقول: قال بعض الكوفيين، فقد كان يقول: قال بعض الكوفيين، فقد كان يقصده وهذه نماذج مما نقله عنه:

أ- قال في ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهارُ﴾ (الرعد/ ٣٥) قال بعض نحويي الكوفيين: الرافع لـ «المثل» قوله: تجري من تحتها الأنهار، في المعنى، وقال: هو كما تقول: حلية فلان أسمر كذا وكذا فليس «أسمر» بمرفوع بالحلية، إنما هو ابتداء، أي: هو أسمر هو كذا، قال: ولو دخل «أن» في مثل هذا كان صواباً، قال: ومثله في الكلام مثل أنك كذا وأنك كذا، وقوله: ﴿فَلْيَنْظُرِ الإِنْسانُ إِلى طَعامِهِ﴾ (عبس/ ٢٤) من وجه: «مثل الجنة التي وعد المتقون فيها» ومن قال: ﴿أَنَّا صَبَبْنَا الْماءَ﴾ عبس/ ٢٥) أظهر الإسم، لأنه مردود على الطعام بالخفض، ويستأنف، أي طعامه أنا صببنا، ثم فعلنا، وقال: معنى قوله: مثل الجنة: صفات الجنة[4].

وقال الفراء تجري من تحتها الأنهار هو الرافع وإن شئت لـ(المثل) منها: «الأمثال في المعنى كقوله: حلية فلان أسمر وكذا وكذا، فليس «الأمر» بمرفوع بالحيلة، إنما هو ابتداء، أي هو أحمر أسمر كذا، ولو دخل في مثل هذا «أن» كان صواباً، ومثله في الكلام: أنك كذا وأنك كذا، وقوله «فلينظر الإنسان إلى طعامه» من وجه: مثل الجنة التي وعد المتقون تجري من تحتها الأنهار، ومن قال: أنا صببنا الماء، بالفتح أظهر الإسم لأنه مردود على «الطعام» بالخفض أو مستانف أي طعامه انا صببنا، ثم فعلنا»[5].

ب- قال في: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَواءً لِلسَّائِلِينَ﴾ (فصلت/ ١٠) قال بعض نحويي الكوفة: من خفض «سواء» جعلها من نعت «الأيام» وإن شئت من نعت «الأربعة» ومن نصبها جعلها متصلة بـ «الاقوات» وقال: وقد ترفع كانه ابتداء، كانه قال: «ذلك سواء السائلين»[6].

وقال الفراء: «نصبها عاصم وحمزة، وخفضها الحسن فجعلها من نعت «الأيام» وإن شئت من نعت «الاربعة» ومن نصبها جعلها متصلة بـ «الأقوات» وقد ترفع كانه ابتداء، كانه قال: وذلك سواء للسائلين»[7].

جـ- وقال في: ﴿يُسْقى بِماءٍ واحِدٍ﴾ (الرعد/ ٤) قال بعض نحويي الكوفة: من قال: «تسقى»، ذهب إلى تانيث الزروع والجنات والنخيل، ومن ذكّر ذهب إلى أن ذلك كله يسقى بماء واحد. أكله مختلف حلو حامض، ففي هذه آية[8]. وقال الفراء «من قال بالتاء ذهب إلى التانيث (الزروع والجنات والنخيل)، ومن ذكّر ذهب إلى النبت، ذلك كله يسقى بماء واحد أكله مختلف حامض وحلو ففي هذه آية»[9].

فتاليف الطبري لهذا الكتاب كان في حقبة متقدمة، وقد كنا ذكرنا ذلك سابقاً، وما ذكرنا من نصوص منقولة عن علماء متقدمين، فلعله انتهى من تاليف في النصف الأول من القرن الثالث، ومن هنا تاتي قيمة هذا الكتاب. وسننوه بذلك فيما يأتي لنظهر أهميته في دراسات النحو الكوفي.

قيمة الكتاب:

قلنا أن تفسير الطبري هذا قديم جداً، ويمثل مرحلة متقدمة في تاريخ علوم القرآن عامة، وتاريخ التاليف النحوي بما احتوى عليه من أحكام وقواعد شاملة خاصة، ونستطيع أن نجزم أيضاً بانه من الأوائل الذين تناولوا المسائل الخلافية، بين الكوفيين والبصريين، إن لم نقل هو اسبقهم فعلاً، فالمسائل التي أوردها كما قلت -هي مئة وتسعة وخمسون مسالة حينما كان يجري مقابله بين آراء المذهبين فيقول: وقال بعض نحويي البصرة، وبعض نحويي الكوفة، مستعيناً بآراء الأخفش ممثلاً للمذهب البصري، أو بآراء أبي عبيدة، وإن كان مقلاً في نقله عنه، وبآراء الفراء ممثلاً للمذهب الكوفي، وبآراء قليلة لشخص قال عنه: «وقال آخر منهم» ولم أعرف من هو هذا، لكن يبقى للكتاب سبقه التاريخي المميز على كثير من الكتب التي ألفت في الخلاف النحوي، وأنه متقدم عليها أيضاً بضبطه العلمي وسمعته، فيما احتوى فيه من آراء قيّمة في المذهبين، وطريقته في كل تلك المسائل أنه يرجح كثيراً، فجاءت ترجيحاته يميل فيها إلى المذهب الكوفي، فهو من أهم مصادر دراسات هذا المذهب، وتكبر هذه الأهمية عندما نقرأ آراء أولئك

(١) معاني القرآن ١/ ٣٦، ١٨٣، ٣٣٥.
(٢) ترجمته في مراتب النحويين ص ١٣٩ وطبقات الزبيدي ص ١٣١- ١٣٣ ونزهة الألباء ص ٨١- ٨٤ والبلغة ص ٢٨٠.
(٣) هذا ما نقله الزبيدي في ص ١٣٢، ١٣٣.
(٤) تفسير الطبري ١٣/ ١٦٢، ١٦٣.
(٥) معاني القرآن ٢/ ٦٥.
(٦) تفسير الطبري ٢٤/ ٢٨.
(٧) معاني القرآن ٣/ ١٢.
(٨) تفسير الطبري ١٣/ ١٠١.
(٩) معاني القرآن ٢/ ٥٩.

الذين نوهوا بالطبري نفسه، فوصفوه بالصدق والعفة والدين، وبما أوردوه من عبارات الثناء على هذا الكتاب، ذكرنا عدداً منها في مواضع من البحث، فقد نقل ياقوت عن أبي حامد الإسفراييني الفقيه قوله: «لوسافر رجل إلى الصين حتى يحّصل كتاب تفسير محمد بن جرير لم يكن ذلك كثيراً»[1]. ذكر سعة الكتاب فقال: «ذكر فيه اقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم من تابعي التابعين، وكلام أهل الإعراب من الكوفيين والبصريين، وجملاً من القراءات، واختلاف القراء فيما فيه من المصادر واللغات والجمع والتثنية»[2]. لهذا نراه غزيراً بمادته النحوية خاصة، فهو وإن كان قد أورد القواعد النحوية والأحكام لتوجيه إعراب آية، أو موقع إعراب كلمة، إلا أن ذاك كان كثيراً بحيث لو وضع في أبواب النحو لجاء كتاباً شاملاً لكل القواعد، وبسط واضح للمذهب الكوفي خاصة، وسيظهر هذا للقارئ فيما سنعرضه من منهجه في ذكر المصطلحات الكوفية، والمسائل النحوية.

١- المصطلح الكوفي عنده:

كنا درسنا تلك المصطلحات في بحثنا «الطبري النحوي الكوفي من خلال تفسيره»[3] وسنذكر هنا ما يخص الكوفيين خاصة، فهو قد ذكر كثيراً من مصطلحات البصريين أيضاً وهي:

١- المردود: ويقصد به البدل أو العطف[4].
٢- النسق: ويقصد به العطف بالحرف[5].
٣- الترجمة أو التكرير: وهو بمعنى البدل وعطف البيان[6].
٤- القطع: يقابله عند البصريين لفظ الحال[7].
٥- الصرف: وهو أن ينصب الفعل بعد فعل بحروف النسق[8].
٦- التفسير: ويقصد به التمييز[9].
٧- الكناية والمكنى: وهي الضمائر[10].
٨- العماد والمجهول: وهي ضمائر الفصل والشأن[11].
٩- التقريب: وهي أسماء الإشارة[12].
١٠- حروف الصلة والحشو: وهي حروف الزيادة[13].
١١- حروف الصفات: وهي حروف الخفض[14].
١٢- ما لم يسم فاعله: وهو نائب الفاعل[15].
١٣- الأجزاء وترك الإجراء: وهو المصروف والممنوع من الصرف[16].
١٤- الجحد: وهو النفي[17].
١٥- لام اليمين: وهي لام الإبتداء[18].

لكن لرب سائل يسأل: مالدافع الذي يجعلنا نقول: أن مصطلحات الكوفيين هي مصطلحات؟ وجوابنا عن ذلك هو أنه في ترجيحاته وما يميل إليه من آراء الكوفيين، كان يميل إلى مصطلحهم أيضاً ويسميه، فهو يأتي في الأغلب بعد الفراء في هذه التسميات ونذكر هنا دليلاً على ذلك من تلك الترجيحات.

١- قال في ﴿قائماً بِالْقِسْطِ﴾ (آل عمران/ ١٨) نصب «قائماً» على القطع، وكان بعض نحويي أهل البصرة يزعم أنه حال من (هو) في قوله (لا إله إلا هو) وكان بعض نحويي الكوفة يزعم أنه حال من اسم «الله»، والصواب عندي قول من جعله قطعاً على أنه من نعت اسم «الله»[19].

٢- وقال في ﴿وَلا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْباطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ (البقرة/ ٤٢)

«وتكتموا» منصوباً لا نصرافه عن معنى قوله «ولا تلبسوا» إذ كان ما عمل في قوله: «تلبسوا» من الحرف الجازم، وذلك هو المعنى الذي يسميه النحويون: «صرفاً» ونظير ذلك في المعنى والإعراب قول الشاعر:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله
عار عليك إذافعلت عظيم[20]

٣- وقال في: ﴿طه ما أَنْزَلْنا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقى إِلاَّ تَذْكِرَةً﴾ (طه/ ١- ٣)

بعض نحويي البصرة يقول: «إلا تذكرة» بدلاً من قوله: «لتشقى» وكان بعض نحويي الكوفة يقول: نصبت على قوله: ما أنزلنا إلا تذكرة، وكان بعضهم ينكر قول القائل: «بدلاً» وذلك

(١) معجم الأدباء ١٨/ ٦٠.
(٢) معجم الأدباء ١٨/ ٦٤.
(٣) تفسير الطبري ٢/ ٣٥٢، ٣/ ١٩٤ ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٤١.
(٤) المصدر نفسه ٣/ ٩٣ ومعاني القرآن للفراء ١/ ٧٥، ٢٣٥ ومجالس ثعلب ١/ ١٤٦.
(٥) المصدر نفسه ٢٤/ ٤٣ ومعاني القرآن ١/ ٧، ٥٦ ومجالس ثعلب ١/ ٢٠.
(٦) المصدر نفسه ٣/ ٢١٠ ومعاني القرآن ١/ ١٢ ومجالس ثعلب ١/ ١٤٦.
(٧) تفسير الطبري ٤/ ١٠٨ ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٣، ٢٣٥.
(٨) المصدر نفسه ٥/ ١٦٣ ومعاني القرآن ١/ ١٧، ٧٩ ومجالس ثعلب ١/ ٢٦٥.
(٩) المصدر نفسه ١/ ١٩٢ ومعاني القرآن ١/ ٥٠، ١٠٤، ومجالس ثعلب ١/ ٤٣.
(١٠) المصدر نفسه ٣٠/ ٣٤٣ ومعاني القرآن ١/ ٥١.
(١١) المصدر نفسه ٢٦/ ٦٥ ومعاني القرآن ١/ ١٢، ٢٣٢ ومجالس ثعلب ١/ ٤٣.
(١٢) المصدر نفسه ١/ ٢٤٦ ومعاني القرآن ١/ ٢٤٤ ومدرسة الكوفة ص ٣١٥.
(١٣) المصدر نفسه ١/ ١٣١ ومعاني القرآن ١/ ٣٢ ٢/ ٣٨٥.
(١٤) المصدر نفسه ٤/ ١٩٦ ومعاني القرآن ١/ ٢٥٧ ومجالس ثعلب ١/ ١٠٨.
(١٥) المصدر نفسه ١٠/ ٩٩ ومعاني القرآن ١/ ٢٥٥.
(١٦) المصدر نفسه ١/ ٧٩، ومعاني القرآن ١/ ٨، ٥٢ ومجالس ثعلب ١/ ١٠١.
(١٧) المصدر نفسه ٢٤/ ٤٧ ومدرسة الكوفة ص ٢٨٤.
(١٨)
(١٩) تفسير الطبري ٣/ ٢١٠ وهي عند الفراء ١/ ١٢، وينظر مجالس الثعلب ١/ ١٤٦.
(٢٠) تفسير الطبري ١/ ٢٥٥ ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٣، ٢٣٥.

غير جائز لأن «لتشقى» في الجحد، و«إلا تذكرة» في التحقيق، ولكنه على التكرير[1].

مسائل الخلاف النحوي:

أشرنا فيما تقدم، أننا استطعنا أن نحصي في الخلاف النحوي، مئة وخمسين وتسع مسائل، وهذا غير ما تكرر من الآيات إذ وضعناها مع نظائرها، فكانت تعد بمسألة واحدة، ثم أننا أهملنا المسائل الخلافية التي اختلف فيها نحويان من مذهب واحد، أو من مذهبين، إذا لم ينص فيها على اسم البصريين والكوفيين، فتحصل لنا من ذلك كتاب كبير في الخلاف النحوي. نضع هنا بين يدي القارئ نماذج من مسائل الخلاف بالإسم وبالفعل وبالحرف، لنصور له سعة ما تناوله الطبري في ذلك، منها:

١- النصب على الحال أو على التشبيه بأخبار كان وظن:

قال في ﴿فَما لَكُمْ فِي الْمُنافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ (النساء/ ٨٨) اختلف أهل العربية في نصب «فئتين»[2].

فقال بعضهم هو منصوب على الحال، كما نقول: مالك قائماً، يعني مالك في حال قيام، وهذا قول بعض البصريين[3].

وقال بعض نحويي الكوفيين: منصوب على فعل «مالك» قال: ولا يبالي كان المنصوب في «مالك» معرفة أو نكرة، ويجوز في الكلام أن يقول: مالك السائر معنا، لأنه كالفعل الذي ينصب المعرفة منه والنكرة كما ينصب «كان وأظن» لأنهن نواقص في المعنى، وأن ظننت أنهن تامات[4].

والقول الأول نقله عن الأخفش، وقال سيبويه في مثل ذلك:

ومما ينتصب لأنه حال. وكذا ذهب المبرد إليه[5].

٢- النصب على نزع الخافض:

قال في: ﴿وَاخْتارَ مُوسى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾ (الأعراف/ ١٥٥)[6].

قال بعض نحويي البصرة: معناه: واختار موسى من قومه سبعين ورجلاً، فلما نزع «من» عَمِلَ عَمَلَ الفعل، كما قال الشاعر:

ومنا اذى اختير الرجال سماحة
وجوداً إذا هب الرياح الزعازع

ويقول آخر:

أمرتك الخير فافعلْ ما أمرت به
فقد تركتك ذا مال وذا نشب

ويقول آخر:

اخترتك الناس إذ غثت خلائقهم
واعتل من كان يرجى عنده العول[7].

وقال بعض نحويي الكوفة: إنما استجيز وقوع الفعل عليه، إذا طرحت «من» لأنه مأخوذ من قولك: هؤلاء خير القوم، وخير من القوم. فإذا جازت الإضافة مكان من، ولم يتغير المعنى استجازوا أن يقولوا: اخترتكم رجلاً، واخترت منكم رجلاً[8].

ونقل القول الأول عن الأخفش وأبي عبيدة، قال أبو عبيدة: مجازه: واختار موسى من قومه، ولكن بعض العرب يختارون فيحذفون «من» أما سيبويه فسماه: «باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين: ومن ذلك: اخترت الرجال عبد الله، وإنما فعل هذا أنها أفعال توصل بحروف الإضافة فنقول: اخترت فلاناً من الرجال، وقال المبرد والزجاج: على حذف حروف الجر[9].

٣- نصب المضارع جواباً للأمر بعد الفاء أو جزم على الدعاء: قال في ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلى أَمْوالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلى قُلُوبِهِمْ فَلا يُؤْمِنُوا﴾ (يونس/ ٨٨)[10].

قال بعض نحويي البصرة «في يؤمنوا» هو نصب، لأنه جواب الأمر بالفاء أو يكون دعاء عليهم إذا عصوا.

وقال آخر منهم: وهو قول نحويي الكوفة: موضعه جزم على الدعاء من «موسى» عليهم، بمعنى: فلا آمنوا»[11].

وكان بعض نحويي الكوفة يقول: هو دعاء، كأنه قال: اللهم فلا يؤمنوا، قال: وإن شئت جعلنهما جواباً لمسالته إيّاه، لأن المسالة خرجت على لفظ الأمر، فنجعل: «فلا يؤمنوا في موضع نصب على الجواب»[12].

والقول الأول نقله عن الأخفش والثاني عن أبي عبيدة إذ قال: جزم لأنه دعاء عليهم، أي: فلا يؤمنن، وكذلك قال المبرد[13].

---

(١) تفسير الطبري ١٧/ ١٩٧.

(٢) تفسير الطبري ٥/ ١٩٥.

(٣) معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٤٣ قال: أي مالك في حال القيام.

(٤) وهذا قول الفراء في معاني القرآن ١/ ٢٨١.

(٥) ينظر كتاب سيبويه ٢/ ٦٠ والمقتضب ٣/ ٢٧٤ وينظر إعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٤٢ والتبيان للطوسي ٣/ ٢٨٢.

(٦) تفسير الطبرى ٩/ ٧٤، ٧٥.

(٧) معاني القرآن للأخفش ٢/ ٣١٢، ومجاز القرآن ١/ ٢٢٩.

(٨) هذا قول الفراء في المعاني ١/ ٣٩٥.

(٩) ينظر كتاب سيبويه ١/ ٣٧، والمقتضب ٢/ ٣٢١، ٣٤٢، ٤/ ٣٣٠.

(١٠) تفسير الطبرى ١١/ ١٥٦، ١٦٠.

(١١) معاني القرآن للأخفش ٢/ ٣٤٨ ومجاز القرآن ١/ ٢٨١.

(١٢) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٧٧.

(١٣) المقتضب ٢/ ١٤ والتبيان ٥/ ٤٢٣.

٤- حذف أنْ من المضارع:

قال في: ﴿وَمِنْ آياتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً﴾ (الروم/٢٤)

اختلف أهل العربية في وجه سقوط «أن» في قوله: «يريكم البرق»[١] فقال بعض نحويي البصرة: لم يذكر ههنا «أن» لأن هذا يدل على المعنى وقال الشاعر:

ألا أيّهذا الزاجري أحضر الوغى

وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي[٢]

وقال بعض نحويي الكوفيين: إذا ظهرت «أن» فهي في موضع رفع، كما قال: ﴿وَمِنْ آياتِهِ خَلْقُ السَّماواتِ... مَنامُكُمْ﴾ (الروم/ ٢٢ و٢٣) فإذا حذفت جعلت «من» مؤدية عن اسم متروك، يكون الفصل صلة له كقول الشاعر:

وما الدهر إلا تارتان فمنهما

أموت وأخرى ابتغي العيش اكدح

كأنه أراد: فمنهما ساعة أموتها، وساعة أعيشها، وكذلك: «ومن آياته يريكم آية البرق وآية كذا، وأن شئت أردت: ويريكم من آياته، فلا تضمر(أنْ) ولا غيرها[٣].

وقال بعض من أنكر قول البصري: إنما ينبغي أن تحذف «أن» من الموضع الذي يدل عليها حذفها، فأما في كل وضع فلا. القول الأول نقله عن الأخفش، ومثله قال سيبويه والمبرد[٤].

٥- لام اليمين أو لام الابتداء:

قال في ﴿يُنادَوْنَ لَمَقْتُ اللهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ (المؤمنون/١٠)

اختلف أهل العربية في وجه دخول هذه اللام في «لمقت»[٥] فقال بعض أهل العربية من أهل البصرة: هي لام الابتداء، ثم قال: ومثله في الإعراب: لزيد افضل من عمرو[٦]. وقال بعض نحويي الكوفة: المعنى فيه ينادون أن مقت الله إياكم. ولكنّ اللام تكفي من أن تقول في الكلام: ناديت أن زيداً قائم، قال: ومثله قوله: ﴿ثُمَّ بَدا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رَأَوُا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾ (يوسف/ ٣٥) اللام بمنزلة: «أن» في كل كلام ضارع القول مثل: ينادون ويخبرون وأشباه ذلك[٧].

وقال آخر غيره منهم: هذه لام اليمين تدخل مع الحكاية، وما ضارع الحكاية لتدل على أن ما بعدها ائتناف، قال: ولا يجوز في جوابات الأيمان أن تقوم مقام اليمين لأن اللام كانت معها النون، أو لم تكن، فاكتفى بها من اليمين لأنها لا تقع إلا معها.

والقول الأول هو من الأخفش، وكذلك نسبه النحاس والطوسي والقول الأول من قول الكوفيين هو الفراء[٨].

ترجيحاته وتعليلاته:

لقد ذكرنا سابقاً أن الطبري كوفي في تفكيره النحوي، بدليل ما نقلنا قول ثعلب، وبما سنسوقه هنا من ترجيحاته إذ كان يعرض رأي المذهبين في الآية الواحدة، حتى ينهي بعد ذلك مناقشته بقوله: «وأولى القولين عندي بالصواب أو وأولى الأقوال عندي بالصواب وتكررت هذه العبارة كثيراً في كتابه، وكان يقرنها دائماً بأقوال الكوفيين، أو قل بأقوال الفراء، لكن لا يعني أنه لم يخالفه قطعاً، بل وجدناه ينفرد عنه لكن بمسائل قليلة لا تعد شيئاً بما يقابلها مما طابقه فيها، هذا لا يعني أنه يطابق البصريين، بل كانت تلك المطابقة للكوفيين الذين ذكرهم قليلاً.

فالطبري كوفي بهذه الترجيحات، ولا يحتاج إلى دليل بكثرة ما عرضنا في هذا البحث من ذلك، لكن سنذكر ترجيحاته في المسائل الخلافية القليلة التي اخترناها وقدمناها قبل، ليتأكد القارئ من اسلوب الطبري في معالجته القضايا النحوية التي قال بها الكوفيون، وهي:

١- قال الكوفيون بنصب «فئتين» على تقدير: مالك بمعنى «كان وظن» فقال الطبري عن هذا الرأي: «وهذا القول أولى بالصواب في ذلك، لأن المطلوب في قول القائل: مالك قائماً القيام، فهو في مذهب «كان وأخواتها» وظن وصواحباتها»[٩].

٢- وقدر الكوفيون في الآية الثانية أنه يحوز: اخترتكم رجلاً واخترت منكم رجلاً، وقال الطبري: وهذا القول الثاني أولى عندي في ذلك بالصواب فدلالة الاختيار على طلب «من» التي بمعنى التبعيض، ومن شأن العرب أن تحذف الشيء من حشو الكلام إذا عرف موضعه، وكان فيما أظهرت دلالة على ماحذفت[١٠].

٣- وقال الكوفيون في جواب الطلب في الآية الثالثة: «فلا يؤمنوا» هو جزم على الدعاء، وقال بعضهم هو نصب على الجواب، وقال الطبري: «والصواب من القول في ذلك: أنه في

(١) تفسير الطبري ٢١/ ٣٢- ٣٤.

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٣٧.

(٣) معني القرآن للفراء ٢/ ٣٢٣.

(٤) كتاب سيبويه ٢/ ٣٤٥، ٣٤٦، ٣/ ٩، والمقتضب ٢/ ٨٤، ٨٥

(٥) تفسير الطبري ٢٤/ ٤٧.

(٦) معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٦٠.

(٧) معاني القرآن للفراء ٣/ ٦.

(٨) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٥ والتبيان ٨/ ٥٩ وهي المسألة الثامنة والخمسين في الإنصاف لأبي البركات الانباري.

(٩) تفسير الطبري ٥/ ١٩٥.

(١٠) تفسير الطبري ٩/ ٧٦، ٧٥.

موضع جزم على الدعاء، بمعنى: فلا يؤمنوا، وإنما اخترت ذلك لأن ما قبله دعاء»[1].

٤- وقالوا في الآية الرابعة أنها على تقدير حذف حرف واسمه، وقال الطبري فيها: والصواب من القول في ذلك أن «من» في قوله: «ومن آياته»، تدل على المحذوف، وذلك أنها تأتي بمعنى التبعيض، وإذا كانت كذلك كان معلوماً أنها تقتضي البعض، فلذلك تحذف العرب معها الإسم لدلالتها عليه[2].

٥- وقالوا في الآية الخامسة: أن اللام بمنزلة «أن»، وقال آخرون منهم تدخل اللام في الكلام لتدل على أن ما بعدها ائتناف. وقال الطبري: وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال: دخلت لتؤذن أن ما بعدها ائتناف وأنها لام اليمين»[3].

فجامع البيان يمثل مذهب الطبري النحوي، ففي كل ما كان يعرض من أراء نحوية نلمح ميله الواضح إلى المذهب الكوفي، وقد جاء الكتاب مستوفياً التفاصيل الدقيقة في دراسة القواعد والأحكام النحوية في المذهبين عامة، وفي المذهب الكوفي خاصة، وهو كتاب أساس في ذلك، إذ خلّف معظم ما ألف في هذا المذهب، واستطاع أن يبرز فيه هذا المذهب يصفه وصفاً دقيقاً في مواضع مختلفة منه، وإذا ما زدنا إلى ذلك تاليفه وشهرته بين علماء متقدمين، وكل قد فضله -كما نقلنا- وضحت مكانة هذا الكتاب في دراسات النحو الكوفي.

المصادر

١- ابن الانباري في كتاب الأنصاف د. محيى الدين توفيق الموصل ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٢- أخبار النحويين البصريين- السيرافي نشرة كرنكو ١٩٣٩.

٣- إعراب القرآن- أبو جعفر النحاس تحقيق د.زهير غازي زاهد بغداد ١٩٧٨.

٤- الأنصاف في مسائل الخلاف أبو البركات الانباري ط٤ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م.

٥- البلغة في تاريخ أئمة اللغة- الفيروز آبادي تحقيق محمد المبردي دمشق ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

٦- التبيان تفسير القرآن أبو جعفر الطوسي النجف ١٣٧٦هـ- ١٩٥٧م.

٧- جامع البيان عن تاويل آي القرآن الطبري ط٢ مصر١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.

٨- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين د.محمد خير الحلواني حلب-

٩- طبقات النحويين واللغويين الزبيدي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مصر ١٩٧٣م.

١٠- غاية النهاية في طبقات القراء الجزري نشرة برجستراسر مصورة ١٣٥١هـ- ١٩٣٢م.

١١- كتاب سيبويه تحقيق عبد السلام محمد هارون مصر ١٣٨٥هـ- ١٣٩٧هـ ١٩٦٦م- ١٩٧٧م.

١٢- مجاز القرآن أبو عبيدة تحقيق د.فؤاد سزكين ١٣٩٠هـ- ١٩٧٠م.

١٣- مدرسة الكوفة د.مهدي المخزومي مصر ١٢٧٧هـ/ ١٩٥٨م.

١٤- مراتب النحويين أبو الطيب اللغوي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

١٥- معاني القرآن الأخفش سعيد بن مسعدة تحقيق د.فائز فارس الكويت ١٩٨١.

١٦- معاني القرآن للفراء

الجزء الأول تحقيق أحمد يوسف نجائي ومحمد علي النجار

الجزء الثاني تحقيق محمد علي النجار مصر ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م.

الجزء الثالث تحقيق عبد الفتاح اسماعيل شلبي مصر ١٩٧٢.

١٧- معاني القرآن وإعرابه أبو إسحاق الزجاج تحقيق د.عبد الجليل عبده شلبي بيروت.

١٨- معجم الأدباء ياقوت دار إحياء التراث العربي.

١٩- المقتضب المبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة بيروت.

٢٠- نزهة الألباء أبو البركات الانباري ط٢ تحقيق د.إبراهيم السامرائي بغداد ١٩٧٠.

* * *

(١) المصدر نفسه ١١/ ١٥٩، ١٦٠.

(٢) المصدر نفسه ٢١/ ٣٢- ٣٤.

(٣) المصدر نفسه ٢٤/ ٤٧.